The Law Journal for Researches Studies
University of Thi-Qar
College of Law
مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية
https://utq.edu.iq/thiqar UTjlaw@utq.edu.iq

المبادئ القضائية الدولية لتطبيق الذكاء الاصطناعيّ في صنع القرار القضائيّ

م.د. هدى مالك صبير
كلية الفنون الجميلة / جامعة واسط
hsabeer@uowasit.edu.iq

مستخلص البحث:

يثير موضوع المبادئ القضائيةِ الدوليةِ لتطبيقِ الذكاءِ الاصطناعيّ في صُنعِ القرارِ القضائيّ ثلاث قضايا رئيسية، وهي تحديد المفهوم القضائي للذكاء الاصطناعي، في المفهوم نركز على إعطاء تعريف مستند للأحكام القضائية الدولية والعراقية، ومن ثم بيان الموقف القضائي لتطبيق الذكاء الاصطناعي، ونتناول ان كان هنالك معيار قضائي دولي او داخلي لتطبيق الذكاء الاصطناعي في صنع القرار القضائي، فلا بد أن نشير إلى أنه هنالك تعليمات تنظيمية قضائية لضبط السلوك الاخلاقي والمهني عند تطبيق الذكاء الاصطناعي في صنع القرار القضائي، ففيما يتعلق بالالتزامات التي تلقى على عاتق صانع القرار القضائي التي توجب عليه مراجعة القرار الناتج عن تقنية الذكاء بدقة والامتثال للقوانين التي تنظم ذلك، وكذلك التي تحظر عليه تدريب التقنية على ادخال معلومات سرية او تبني مخرجات تمييز بين الافراد او معلومات ضارة او مضللة، أما فيما يتعلق بالعراق فنبين ان كان هنالك امكانية لتطبيق الاحكام القضائية الدولية او حتى التعليمات التنظيمية الارشادية في اصدار القرار القضائي ام أن التحديات القضائية تساهم في تأخير ذلك.

الكلمات المفتاحية: المبادئ القضائية، تطبيق ، الذكاء الاصطناعي، صنع القرار .

المقدمة

اولاً: التعريف بالموضوع

يسمح القضاء الدولي في مساعدة تقنية الذكاء الاصطناعي في صنع القرارات القضائية ، مع ضرورة الالتزام بالقواعد التي تنظم الاستخدام المهني والاخلاقي ووفق تدريب نظام الذكاء الاصطناعي بالالتزامات القضائية سواء كانت ايجابية توجب على صانع القرار عن طريق الذكاء مراعاتها، واخرى سلبية تحظر عليه القيام فيها هي في ذاتها التزامات صادرة من القضاء الدولي على شكل احكام عن طريق القضايا التي ينظرها او تلك التي تصدر بشكل قواعد تنظيمية ارشادية لضبط سلوك التقنية، الامر الذي يجعل المجتمع الدولي يعلن عن بدأ عصر المساءلة القانونية للذكاء الاصطناعي، ولذلك من الضروري تناول الحدود القضائية التي رسمها القضاء الدولي للذكاء الاصطناعي كمساعد قضائي وليس بديلا او مفوض للقضاة، وقد استوجب تناول هذا الموضوع تعريف دقيق للقضاء الدولي للذكاء الاصطناعي، واستوجب ايضا بيان موقف القضاء الدولي والعراقي من ذلك التطبيق، ولذلك يستعرض البحث هاتين النقطتين بالتفصيل ثم تعرج الى بيان دور القضاء في ارساء مبادى متعلقة بذلك التطبيق .

ثانياَ: اهمية الدراسة

يعد موضوع المبادئ القضائيةِ الدوليةِ لتطبيقِ الذكاءِ الاصطناعيّ في صُنعِ القرارِ القضائيّ من أهم المواضيع التي تشغل اهتمام المجتمع الدولي، ويمكن تحديد أهمية الدراسة فيما يلي:-

1. يركز البحث في الشق الأول على التعريف القضائي الدولي للذكاء الاصطناعي .
2. نسلط الضواء بالشق الثاني من هذا الدراسة على الموقف القضائي لتطبيق الذكاء الاصطناعي.
3. نبين ان كان هنالك معيار القضائي دولي أم داخلي لتطبيق الذكاء الاصطناعي في صنع القرار القضائي .
4. يبحث في الالتزامات القضائية الدولية على صانع القرار القضائي عن طريق الذكاء الاصطناعي التي من شانها المساهمة في تحقيق العدالة .

ثالثا: إشكالية الدراسة

إن موضوع (المبادئ القضائيةِ الدوليةِ لتطبيقِ الذكاءِ الاصطناعيّ في صُنعِ القرارِ القضائيّ) يثير اشكالية رئيسية وهي هل للقضاء الدولي دوراً في تطوير القواعد القانونية التي تحكم الذكاء الاصطناعي في صنع القرار القضائي ؟ . وهي بذلك افرزت اشكاليات فرعية، نشير لبعضها على شكل نقاط وكالاتي :-

1- ما مدى حدود السلطة القضائية التقديرية في تطبيق الذكاء الاصطناعي.
2- هل يمكن للقضاء تفويض الذكاء الاصطناعي لاتخاذ القرار وما موثوقية التحليلات القائمة حول الذكاء الاصطناعي .
3- هل يمكن اعتماد الذكاء الاصطناعي وحده لصنع قرار القضائي العادل، أم لابد من وجود أدوات أخرى ساندة لتطبيق الذكاء الاصطناعي .
4- ان ما توصل إليه القضاء الدولي في مجال تطبيق الذكاء الاصطناعي هل الزامي وحتمي تطبيقه في العراق ؟.

رابعا: صعوبة الدراسة

يمكن تحديد صعوبة البحث في نقطة واحدة وهي حداثة الموضوع وطبيعته المتطورة بشكل مستمر، وندرة المصادر او بالأحرى انعدام المصادر التي كتبت في اللغة العربية سيعتمد البحث على القرارات القضائية الدولية أو القواعد التنظيمية التي تصدر من الهيئات القضائية في الدول وحتى الدراسات التي يقدمها القضاة الى مجلس القضاء الدولي او العراقي، صعوبة تحليل هذه القرارات والاحكام وصعوبة ايجاد مبادى عامة تحكم مثل هذه القرارات.

سادسا: جديد الدراسة

بيان دور القضاء في رسم ملامح القاعدة القانونية للذكاء الاصطناعي وتطبيقها من قبل القضاء للوصول على حكم عادل، وتسليط الضوء على احكام المحاكم الدولية وحتى القواعد الارشادية المتعلقة في موضوع الدراسة، والتطرق إلى معرفة مدى موثوقية التحليلات الناتجة عن تطبيق الذكاء الاصطناعي، وجديد الدراسة يبين تكيف القضاء العراقي مع التحول الرقمي الذي قد يتبنى تطبيق الذكاء الاصطناعي ام ستبطئ التحديات القضائية التنظيمية ذلك التطبيق.

سابعا: الدراسات السابقة

لم يتيسر لنا العثور على الدراسات السابقة باللغة العربية تناولت موضوع المبادئ القضائيةِ الدوليةِ لتطبيقِ الذكاءِ الاصطناعيّ في صُنعِ القرارِ القضائيّ ومع ذلك يجب أن نشير إلى وجود دراسات تناولت الموضوع ضمنا باللغة الاجنبية.

- Professor T Sourdin, Judge v robot? Artificial intelligence and judicial decision-making ,the Judicial Commission of New South Wales, Handbook for Judicial Officers, 2021

ركزت الدراسة على المحاكم الالكترونية للمنازعات المدنية ومن ثم بين الباحث المشكلات التي تنشا مع تطوير قاضي الذكاء الاصطناعي منها امتلاكه سلطة قانونية بالقرارات القضائية محل القاضي البشري وهذا لا ينسجم مع القرارات التقديرية التي تتطلب جهد بشري ومخالف لقيم المجتمع بذلك تختلف عن دراستنا في تطبيق الذكاء الاصطناعي القضائي ليس فقط في المنازعات المدنية فضلا عن كونه مصدر مساعد واستشاري للقاضي البشري .

-ترجمة القاضي طاهر ابو العبد. دليل الذكاء الاصطناعي التوليدي في محاكم الدولة بجمهورية سنغافورة، مبادرة تطوير وتعليم القانون، 2024. هدفت الدراسة إلى ترجمة الدليل القضائي السنغافوري حول إرشادات تطبيق الذكاء الاصطناعي في الإجراءات القضائية فضلا عن تعامل المحكمة مع المستخدمين من خلال الإفصاح عن ذلك الاستخدام وان مخالفة الدليل يعرضهم لعقوبات مذكورة فيه حيث ان نطاق الدراسة يتعلق في محاكم سنغافورة بينما نطاق دراستنا يكون متعلق بالجانب الدولي والداخلي .

- صحيفة القضاء، المركز الإعلامي لمجلس القضاء الأعلى العراقي، السنة العاشرة، العدد ١١١، ٢٠٢٥ .

أوضحت الصحيفة الصادرة من المركز الإعلامي لمجلس القضاء الأعلى العراقي أبعاد تطبيق الذكاء الاصطناعي في صنع القرار القضائي في العراق، غير ان الاحكام الوردة في الصحيفة تعتمد على القضاء الجنائي لتطبيق الذكاء الاصطناعي غير انها لم تضع مبادئ قضائية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في صنع القرار القضائي والسبب في ذلك قد يكون ان الصحيفة تتضمن دراسات تقدم من قبل القضاء العراقي كل حسب نطاق عمله وهي بذلك تختلف عن دراستنا كونها لا تقتصر على القضاء الجنائي فقط .

ثامنا: منهجية الدراسة

بكل تأكيد ستعمد الدراسة الى المنهج التحليلي وذلك من خلال الوقوف على احكام القضاء الدولي والعراقي، ولكن اعتماد البحث على هذا المنهج التحليلي لا يمنع انه لا يستعين بمناهج اخرى اولها المنهج التاريخي الذي يفرضه نفسه للتتبع هذه الموضوع .

تاسعا: هيكلية الدراسة

تستعرض الدراسة القواعد الأخلاقية والتعليمات القضائية والمعايير الدولية التي تحكم رسمُ الحدودِ القضائيةِ الدوليةِ لتطبيقِ الذكاءِ الاصطناعيّ في صُنعِ القرارِ القضائيّ وصولا الى القواعد الجزئية التي تحدد مدى فاعلية هذا النظام في صنع القرار القضائي .

المطلب الأول

المفهوم القضائي للذكاء الاصطناعي

لغرض تحديد مفهوم الذكاء الاصطناعي يتعين علينا بيان، التعريف القضائي في المجال الدولي في الفرع الأول، ونخصص الفرع الثاني لتعريف القضاء العراقي .

الفرع الأول

التعريف القضائي الدولي

عرفت اللجنة القضائية في (New South Wales) في استراليا الذكاء الاصطناعي بأنه نهج تكنولوجي بديل، أي تقنية من المستوى الثالث يمكنها أن تدعم العدالة في بعض الظروف، من هذه الظروف على سبيل المثال تغيير بيئة جلسات المحكمة التي تشجيع وتطور وتحسن عدد من الخيارات بدلاً من اعتماد خيار واحد [1]. وإن شئنا أن نلقي تعليقاً على هذا التعريف نلاحظ رؤية اللجنة القضائية لصنع القرار يكون عن طريق ثلاثة مستويات المستوى الأول القاضي، أما المستوى الثاني التكنولوجيا، أما الثالث فهو الذكاء الاصطناعي، كما أنها تعتبر الذكاء الاصطناعي جزءاً بديلاً عن المستوى الثاني اي التكنلوجيا وليس المستوى الأول بذلك يعد الذكاء الاصطناعي مساعد للقاضي، كما تشير المحكمة أن تقنية الذكاء الاصطناعي يمكنها دعم ومساعدة القضاء في بعض الظروف وليس كل الظروف المتعلقة بتحقيق العدالة، أي إن استخدام الذكاء الاصطناعي كمساعد للقاضي في صنع القرار القضائي يكون في بعض ظروف جزئية وهذا هو تطبيق مناسب من شأنه مساعدة صانع القرار في اتخاذ القرار المناسب وحسب القوانين السارية. كما يعرف الذكاء الاصطناعي او ما يطلق عليه في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان[2]، نظام (ALA) بأنه نظام لديه القدرة على النصائح القانونية واتخاذ القرارات القضائية بتقنية مبتكرة بالذكاء الاصطناعي .أجريت تجربة في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان للتنبؤ بنتيجة القضايا التي نظرتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي من قبل مجموعة أكاديميين أمريكيين حول تحليل القرارات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في المحكمة عن طريق الذكاء الاصطناعي حيث اظهرت النتائج انه وقع على القضية كما عرضتها المحكمة بدقة مباشرة بنسبة 79% [3]، وعليه يتضح ان نسبة الدقة في التجربة التي أجريت في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عن طريق الذكاء الاصطناعي على قرارات المحكمة لانتهاكات حقوق الانسان تعد مؤشر على نتيجة القضية. وعرف الدليل القضائي السنغافوري الذكاء الاصطناعي في الفقرة (أ) من المادة الأولى واطلق عليه (AL) التكنولوجيا التي يقال انها قادره على أداء المهام التي تتطلب الذكاء وتتمثل مهام المنطق وحل المشكلات في التعليم والتخطيط وتجنب الشك ولا يشمل فقط تصحيح الاملاء او القواعد النحوية، اما الفقرة(ه) عرفت الذكاء الاصطناعي التوليدي " هو نوع من انواع البرامج التي تنتج محتوى بناءً على طلبات تقدم من المستخدمين ينشئ نموذج من الصور او الفيديو او الصوت " [4]. بالإضافة الى ذلك آثاره مشروع(Alitairknott) في نيوزلندا الذكاء الاصطناعي والقانون من جامعة Otago's مخاوف إستخدامه في التعويض عن النظام العام كما أنه في المكسيك يستخدم في عملية صنع القرارات الإدارية ويقدم النصائح للقضاء فيما اذا كان الفرد مؤهل لمنحه الراتب التقاعدي ام لا [5].

والجدير بالذكر أن قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي المنشور في الجريدة الرسمية الذكاء الاصطناعي في المادة 3 منه وضع تعريفاً للذكاء بانه " نظام قائم على انه مصمم للعمل بمستويات متفاوتة من الاستقلالية وقد يظهر القدرة على التكييف بعد النشر لأغراض صريحة او ضمنية يستنتج من المدخلات التي يتلقاها كيفية توليد مخرجات من التنبؤات أو التوصيات والقرارات التي تؤثر على البيانات" [6].مما تقدم يتضح أن تعريف الذكاء الاصطناعي في القضاء الدولي وضع من خلال الهيئات ذات الاختصاص القضائي الدولي على سبيل المثال اللجان القضائية او الهيئات القضائية التي تنظم الشؤون القضائية تبنت استخدم تقنية الذكاء الاصطناعي لدعم ومساعدة القضاء في ظروف يعدها القضاء مناسبة لتحقيق العدالة .

الفرع الثاني

التعريف القضائي العراقي

أن القضاء العراقي لم يضع تعريفاً قضائياً للذكاء الاصطناعي في سياق القرارات القضائية غير ان ذلك لا يعني عدم وجود تعريف للذكاء حيث وصف القضاة العراقيين من خلال ما أوردته الصحيفة القضائية العراقية لمجلس القضاء الاعلى على موقعها الرسمي وهو بصدد حسم قضايا بالذكاء الاصطناعي جنائيا حيث عرف قاضي محكمة جنح الكرخ محمد عبد الكريم الذكاء الاصطناعي بأنه " فئة فرعية يمكن ان تقع ضمن الجرائم المعلوماتية وتتميز بأنه يتم استخدامها كأداة لتنفيذ الجريمة واتخاذ قرارات ضارة في المستقبل" [7].نلاحظ أن تعريف القاضي الوارد في الصحيفة القضائية يميل الى الجانب الجنائي، ولعل مرد ذلك أنه عمل القاضي في اختصاص محكمة الجنح وهذا ما جعل القاضي يعرف الذكاء تعريفاً جنائياً، كما ان التعريف كان مقتصر على الاستخدام السلبي للذكاء الاصطناعي من قبل الجناة وليس الاستخدام الإيجابي لتقنية الذكاء الاصطناعي من قبل القضاة في صنع القرارات القضائية التي تجعل من الذكاء الاصطناعي مساعداً للقضاء في اصدار الاحكام القضائية.

ومن جانبنا يمكننا ان نضع تعريف للذكاء الاصطناعي بأنه تقنية تكنلوجيا تمكن أجهزة الكمبيوتر والآلات من انشاء بيانات جديدة في سياق يناسب طلب المستخدم عن طريق التفكير والتعليم والتصرف بوسيلة تتطلب ذكاء اصطناعي بناءَ على معلومات تم تدريبه عليها، على ان تكون تلك المعلومات متطورة وذلك لان الذكاء يتمتع بطبيعة تظل في حالة تطور مستمر وتلك الطبيعة تتطلب وجود خبراء ومبرمجي متخصصين في الذكاء الاصطناعي مع اشراك أصحاب المصلحة من محامين وقانونيين لغاية التحديث المستمر تزاماً مع تحديث القوانين والتشريعات والقرارات القضائية التي تحمل في طياتها أفكار متجددة والا سيجعل تطبيق الذكاء قاصرا على فترة زمنية معينة او صدور قرارات غير عادلة او ظالمة، ونؤكد على الهدف من تحديث وتطوير تقنية الذكاء الاصطناعي ينبغي ان تكون استكمالاً للعمل البشري من خلال الاشراف والرقابة من قبل القضاة لتقدير الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية التي تؤخذ بنظر الاعتبار عند اصدار الحكم القضائي .

المطلب الثاني

الموقف القضائي لتطبيق الذكاء الاصطناعي

أولى القضاء اهتماماً خاصاً في تطبيق الذكاء الاصطناعي في صنع القرار القضائي سيما في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والمكسيك والصين ولم يختلف موقف القضاء العراقي عن ذلك فقد كان يرى الذكاء الاصطناعي وسيلة مهمة لصنع القرار القضائي بوصفه مساعداً للقضاة في تطبيق المشورة والنصائح القانونية، وعليه سنتناول في هذا المطلب موقف القضاء الدولي والعراقي من تطبيق الذكاء الاصطناعي في الفرع الأول، اما الثاني نعالج فيه المعيار القضائي لتطبيق الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول

موقف القضاء الدولي والعراقي من تطبيق الذكاء الاصطناعي

في ثلاث قضايا مختلفة نظرتها المحاكم القضائية الدولية واستقرت في احكامها على امكان استخدام الذكاء الاصطناعي في إعداد وصنع القرار القضائي بوصفه وسيلة مساعدة للقاضي ولكنها اصرت في هذه الاحكام على تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي بعد رقابة بشرية فعالة، يستند نهج القضاء الدولي على الزام القاضي أو الهيئات العامة في الدولة التي تطبق الذكاء الاصطناعي أن تدرك بيان الفائدة من تطبيق الذكاء الاصطناعي كما انه قد يؤثر سلباً على عملها أو أحكامها، الأمر الذي يدفع أصحاب المصلحة التي تأثرت حقوقهم من تطبيق الذكاء الاصطناعي في صنع القرار سواء كان القرار القضائي أو الإداري بتحديد استخدامات الذكاء الاصطناعي والمطالبة بالتطبيق الاخلاقي والإنساني في صنع القرار بواسطة الذكاء الاصطناعي مراعاةً للحكم السليم المهني في أداء الواجب حيث قضت محكمة (بيترماريتزبرغ العليا) واجب على القانونين احترام القرار القضائي الصادر من المحكمة ودعمها من خلال الكشف السليم عن الحقيقة بكل ما تتطلبه ثقافة التقاضي المعاصرة وعدم تضليل المحكمة وهذا يوجب على مطبق النص القانوني الالتزام بالواجب الاخلاقي والقانوني لعدم تضليل المحكمة سواءً كان ذلك قصداً ام اهمالاً، ولا يعفي مطبق النص القانوني عدم معرفته عند الإخلال في هذا الواجب حيث ان الجهل بمخاطر الذكاء الاصطناعي ليس عذر لتضليل المحكمة او المساس بالواجبات الأخلاقية او المهنية [8]. وعليه يتضح من حكم المحكمة انها لم تمنع تطبيق الذكاء الاصطناعي بقدر ما طالبت مطبق النص القانوني بتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي على أن يكون هنالك جهة إشراف ورقابة للتأكد من دقة وموثوقية المعلومات التي تقدم عن طريق الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال رفض المحكمة اعتماد مستندات غير دقيقة ووهمية وتؤدي إلى الإخلال بالواجب الأخلاقي والقانوني او من شانها تضليل المحكمة، وأمرت المحكمة اتخاذ إجراء تأديبي ضد مطبق النص القانوني الذي من شأنه استخدامه للذكاء الإساءة والتأثير السلبي على النزاهة المهنية في الإجراءات القانونية، نستخلص مبادئ قضائية عن تطبيق الذكاء الاصطناعي في صنع القرار القضائي من هذه القضية وهي :-

1. يجوز استخدام وتطبيق الذكاء الاصطناعي في هيئات الدولة وتحديداً في القضاء ولكن بعد رقابة مهنية للتحقيق من صحة المعلومات المقدمة عن طريق الذكاء الاصطناعي .
2. اوجبت المحكمة على مطبق النص القانوني الالتزام ليس فقط بالنص القانوني بل بالواجب الأخلاقي والمهني كما أشارت أن الجهل بمخاطر الذكاء الاصطناعي لا يعد عذر معفي.

3. عدم التزام مطبق النص القانوني في الفقرتين الاولى والثانية يعرضهُ للعقوبات والإجراءات التأديبية.

4. أن القضاء الدولي يتصدى للتأثير السلبي للمعلومات التي تقدم عن طريق الذكاء الاصطناعي مع وجود مبادئ متباينة بشكل واسع لتطبيق الذكاء، لذا نجد المحكمة تؤكد قبل اعتماد المعلومة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي يتطلب التأكيد من دقتها فضلا عن تدريب المختصين بالرقابة عليه وعدم الاعتماد بشكل أساسي على الذكاء الاصطناعي، بل اعتباره أداة مساعدة لتطوير الأحكام، وبالتالي مهما بلغ تطور الذكاء الاصطناعي لا يعدو أن يكون أداة تفتقر إلى الإدراك القانوني وغير قادرة على الاجتهاد والتحليل القضائي لتحقيق العدالة.

هذا وأصدرت محكمة المقاطعة الأمريكية في ديلاوير حكما منحت فيه شركة Thomson Reuters ضد Ross في قضية انتهاك حقوق النشر للعناوين الرئيسية للأحكام القضائية الخاصة في منصة Westlow [9] وهي واحده من اكبر منصات تطبيقات البحث القانوني العلمي في شركة Thomson Reuters تمكن المستخدمين من الوصول الى القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية والسوابق القضائية والاحكام والقرارات القضائية واللوائح الحكومية والرسائل والمجلات القانونية التي تنظم محتوياتها بشكل تصنيف رقمي[10] . ونستخلص اهم المبادئ القضائية التي ارسلتها المحكمة في حكمها :-

1- العناوين الرئيسية محمية بحقوق النشر وان عملية تنظيم الاحكام القانونية هي عملية إبداعية وليست نسخ محتوى كما أن عملية النسخ لا يجعل منها آراء قضائية غير محمية

2- قضت المحكمة أن Bulk Memos اعتمدت بشكل اساسي وجوهري على العناوين الرئيسية في Westlaw هذا ما يجعلها عملية نسخ غير قانوني لذلك يعد انتهاك مباشر لحقوق النشر واستخدامها لتدريب الذكاء الاصطناعي بدون ترخيص وموافقة رسمية .

واعربت المحكمة عن سوء نية في تحليل مبدا الاستخدام العادل للمعلومات وتطوير وتدريب الذكاء الاصطناعي من قبل Ross سيما بعد رفض Westlaw ترخيص Ross لاستخدام محتواها، تكمن أهمية الحكم وتأثير على استخدام الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار القضائي او حتى في البحث القانوني ان التحليل البيانات القانونية من خلال الذكاء الاصطناعي ينبغي ان يرسم بحدود قانونية دقيقة وواضحة .

قضت المحكمة العليا في لندن [11] أن استخدام الذكاء الاصطناعي بدون رقابة ومراجعة من قبل القانونيين وبدون استخدام مصادر قانونية رسمية يحيلهم الى محكمة جزائية، يفهم من الحكم ينبغي على القانونيين متابعة الدقة في نقل المعلومة والاعتماد على المصادر الرسمية مع ضرورة الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية لتحقيق الدقة وبالرجوع على المصادر الموثوقة قبل استخدامها ثم تحدد المحكمة المصادر القانونية الموثوقة تتمثل في قاعدة بيانات التشريعات الحكومية وقاعدة بيانات الأرشيف الوطني واحكام المحاكم والتقارير القانونية الرسمية وقواعد بيانات الناشرين القانونيين ذوي السمعة الطيبة، والسؤال الذي يطرح وبقوة هنا، هو ما مدى حدود السلطة التقديرية القضائية في تطبيق الذكاء الاصطناعي، ولعل هذا السؤال يمكن أن يدرج بصيغة أخرى هو هل يمكن للقضاء تفويض الذكاء الاصطناعي لاتخاذ القرار وما موثوقية التحليلات القائمة حول الذكاء الاصطناعي؟ .

والإجابة على هذا السؤال يكون بالاستناد إلى الحكم القضائي الثاني الصادر من محكمة (كولومبيا) حيث أدانت السيدة (Niya Ross) [12] ، كونها تعلم حدوث ضرر قد يلحق (cinnamon) بسبب الحرارة فتبين للمحكمة أن تركه في السيارة الساخنة لا يوفر حماية ومأوى من الطقس بالاستناد الى المادة ٢٢-١٠٠١ من قانون مقاطعه كولومبيا[13] . فتبين للمحكمة انها كانت على علم بشدة حرارة الطقس لذا قامت بترك المنافذ الأربعة منخفضة، اما بالنسبة للرأي المعارض لرأي المحكمة هو رأي القاضي (Deahl) الذي اعتمد فيه على أداة الذكاء الاصطناعي وعلى لقطات فيديو بعد وقت قصير من تحرير (cinnamon) من سيارة المالك ووضعها في سيارة مراقبة وحماية الحيوانات للضابط تورس الذي يزعم انها تلهث بشدة بعد وقت قصير من تحريرها من سيارة المالك أي أثناء وصوله الى الحادث لم تكن في تلك الحالة الضائقة وهذا مرتبطة بحرارتها، هذا وأن دل على شيء يدل على ان رأي القاضي المعارض الذي كان أكثر أهمية لدعم الحكم السليم بواسطة معالجة أدوات الذكاء الاصطناعي في صنع قرار هذه المحكمة وتخفيف الضغط عن المحكمة باستخدام (Ghat Gpt) وفق لمعايير قانونية ذات الصلة والذي انتج عن استعمالها بأنه من المحتمل وبما لا يدع مجالا للشك ان ترك (cinnamon) لساعة و20 دقيقة قد يتسبب في الحاق ضرر به ومن المحتمل أن يحدث ذلك بمساعدة عوامل أخرى مثال ذلك درجة حرارة الجسم والمؤيد لذلك الرأي المعارض هو شهادة الضابط بان (Cinnamon) لم يكن بحالة ضائقة عند وصوله للحادث بل بعد نقلهُ إلى سيارة شرطة حماية الحيوانات بوقت قصير، وعليه نستنتج من ذلك الحكم الإجابة على التساؤل الذي سبق وان تم طرحهُ المتعلق بحدود السلطة التقديرية للقضاء في تطبيق الذكاء الاصطناعي، حيث أن سلطة القضاء تتوقف على تدريب القضاء على استخدام هذه التقنية وصقلها كميزة (Ghat Gpt) ولكن استخدام التحليلات القضائية القائمة على الذكاء الاصطناعي الأمر يتطلب ادله أخرى مساندة لدعم الحكم السليم كما يتضح من الحكم سالف الذكر، ومن المبادئ التي نستخلصها لإرساء حكم السليم نتيجة لتطبيق الذكاء الاصطناعي:-

1. للقضاء سلطة تقديرية في تطبيق الذكاء الاصطناعي من خلال تلخيص المذكرات التي تقدم للمحكمة قبل المرافعة الشفوية بوقت كافي فضلا عن البيانات والسجلات الضخمة وحتى بيانات تعريف الشخصية.
2. بعد مرحلة المناقشة والاستماع للمتهم حدود سلطة القاضي الافتراضي المعتمد على الذكاء الاصطناعي تكمن في المساعدة في اعداد القرار القضائي من خلال الكشف عن المعلومات المعتمدة من غير قصد، فهو لم يعتمد استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل تفويضي لاتخاذ القرار بل هو اداة مساعدة للعقل القضائي للنظر في مشاكل القضية المنظورة امامهُ [14] .

ونلاحظ أن نهج حكم القضاء الدولي يستند على وجود ادلة حقيقية تساند اداة الذكاء الاصطناعي عند تطبيق تقنية الذكاء الاصطناعي في صنع القرار القضائي كما في القضية السابقة وهذه الأدلة كما اتضح لنا درجة حرارة الجسم في داخل السيارة وخارجها، وفي النهاية فإن الذكاء الاصطناعي لم يكن مصدرً ملزم بل هو مجرد اداة استشارية يستخدمها القضاء لدعم اجتهاداتهم والقرار القضائي يعتمد وفقا للقانون وادلة الإثبات مع ذلك لابد من وضع تنظيم قانوني واضح لتطبيق واستخدام الذكاء الاصطناعي مع فرض قيود قانونية تمنع التأثير السلبي على استقلالية القاضي أو تمنع أي تحيز غير مبرر، فضلاً عن الاطار القانوني الذي يحقق التوازن بين الفائدة

من تطبيق الذكاء الاصطناعي وحماية حقوق وحريات الأفراد، ولكن السؤال الآن كيف يتم تكييف النظام القانوني العراقي مع التحول الرقمي، وهل سيتبنى القضاء العراقي استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة للكفاءة أم أن التحديات القضائية التنظيمية ستبطئ اعتماد الذكاء الاصطناعي.

إن مجلس القضاء الاعلى في العراق مؤخراً بدأ يولي اهتماماً خاصاً في تقنية الذكاء الاصطناعي عن طريق إجراء ورش عمل توجه وتحث على اعتماد تقنية الذكاء الاصطناعي كمساعدة للقاضي في اتخاذ وصنع القرار القضائي، والجدير بالذكر أن المجلس القضائي العراقي عبر الصحيفة القضائية الرسمية التي تنشر في موقعه الرسمي أكد على أنه لا يزال الاعتماد على الوسائل التقليدية ولم يطبق الذكاء الاصطناعي بشكل فعال في أي قرار قضائي بمشاورة أو مساعدة الذكاء الاصطناعي في العراق، ويشير قاضي محكمة جنح الكرخ محمد عبد الكريم " لا يوجد نص صريح في القانون العراقي يجرم استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل عام، ولكن يمكن تكييف الافعال الناتجة عن استخدامه ضمن الجرائم التقليدية كالاحتيال والتزوير والتشهير والابتزاز إذا توافرت اركان الجريمة" كما انه اكد على إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل كاميرات المراقبة للتعرف على الوجوه وربط الادلة وتحليلها [15]. وعليه يتضح لنا مما سبق المبادئ التي وضعها القاضي تكمن في :-

1. يجيز القضاء تطبيق الذكاء الاصطناعي بشرط كل ما ينتج عن استخدامه يكون ضمن الجرائم التقليدية التي أشار إليه المشرع الجنائي العراقي في قانون العقوبات العراقي .
2. ويتضح بشكل غير مباشر ان تطبيق الذكاء الاصطناعي يكون وسيلة مساعدة للقاضي في تحليل كاميرات المراقبة وربط الادلة والتعرف على الوجوه أو تحليلها.

وهذا يتفق مع ما سار عليه القضاء الدولي، غير أنه لم يحدد اي نوع من انواع تقنيات الذكاء الاصطناعي التي من شأنها أن تكون مناسبة مع القرار القضائي العراقي .

كما يشير القاضي كاظم عبد جاسم " تطور التكنلوجيا الحديثة يلزم وضع تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي يبين كيفية تطبيق الذكاء الاصطناعي تجنباً للمخاطر التي تنجم عن تطبيق أو تصنيع او استيراد تقنية الذكاء الاصطناعي دون نص قانوني وذلك لإمكانية خروجه عن سيطرة الإنسان، الأمر الذي يشكل تهديداً للمجتمع في ظل الفراغ التشريعي، مع تنوع تطبيقات الذكاء الاصطناعي وغياب الوعاء القانوني العراقي حيث أن التشريعات العراقية لا تستوعب كل ما يتعلق بتقنية الذكاء الاصطناعي لا من ناحية تعريف قانوني للذكاء ولا كيف تطبيق الذكاء ولا بيان الأثر المترتب على ذلك التطبيق"، ويؤكد القاضي على تشريع قانون أخلاقيات الذكاء الاصطناعي تضم احكام المسؤولية الخاصة فيه ورسم السياسة العامة لتصنيع وتطبيق الذكاء الاصطناعي [16].ويشير القاضي علي نور دلف " أن الذكاء الاصطناعي يقدم حلول مبتكرة للقضاة للتعامل مع تحديات اللغة القضائية ويعمل على أنظمة قادرة على فهمها وتحليلها"، كما يشير إلى استخدامات الذكاء الاصطناعي تكمن في :-

1. تحليل النصوص القانونية عن طريق الذكاء الاصطناعي يسهل للقضاء استخراج المعلومة من القوانين.
2. تحسين الترجمة القانونية الدقيقة مع المحافظة على المعنى القانوني للنص التشريعي.
3. التنبؤ بالأحكام القانونية من خلال تحليل الاحكام القضائية السابقة للوصول الى توقعات أساسها السوابق القضائية.

4. سهولة الوصول للعدالة من خلال توفير أدوات استشارية عن طريق الذكاء الاصطناعي.

يتضح لنا مما تقدم، عدم وجود حكم قضائي عراقي صنع بمساعدة تطبيق الذكاء الاصطناعي، ولكن بإمكان صنع القرار القضائي بمساعدة ومشورة تقنية الذكاء الاصطناعي مستقبلاً كما اشار إليه عدد من القضاة العراقيين على الموقع الرسمي لمجلس القضاء العراقي في الانترنت عبر الصحيفة القضائية على ان يكون لغرض المساعدة القضائية .

الفرع الثاني

المعيار القضائي الدولي في تطبيق الذكاء الاصطناعي

أثبت الواقع الدولي أن تطبيق الذكاء الاصطناعي في صنع القرار القضائي وافد بإمكانيات واعدة في تحليل الوقائع ومساعدة القضاة وتقديم المشورة للبحث عن القرار السليم الذي يقوم على المعايير القضائية الدولية التي من شانها الحفاظ على الحقوق والحريات ومصالح الافراد ولكن ذلك يثير لدى صانع القرار القضائي في مقدمتهم القضاة شعور مختلط بالترقب والحذر، الامر الذي يتطلب من القاضي تطبيق القانون بمعدل وانصاف ولكي يكتسب الذكاء الاصطناعي ثقة الافراد يجب العمل على تطويره من خلال معايير قضائية تتمثل في الشفافية وقابلية التفسير وتنقية البيانات المستخدمة في التدريب دون تمييز او تحيز فضلا عن المعرفة اللازمة لفهم وتقييم مخرجات الذكاء الاصطناعي، أن الميثاق الأوروبي الأخلاقي بشأن الذكاء الاصطناعي في الانظمة القضائية المعتمد من قبل المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان في عام 2018 حدد المبادئ الأخلاقية التي يجب احترامها في مجال العمل القضائي حيث بين استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة مساعدة للقضاة وليس لاستبدالهم مما يعزز كفاءة وجودة العدالة، إذن المعيار القضائي الاخلاقي الأوربي يعد الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة للقضاة بما يعزز كفاءة وجودة تحقيق العدالة [17]. وهنا نطرح سؤال، هل استخدام الذكاء الاصطناعي يعفي القاضي من المسؤولية؟ إن استخدام الذكاء الاصطناعي يساعد صانع القرار في اضفاء طابع علمي وحيادي على القرارات القضائية بما لا يقيد استقلالية القاضي، بالتالي من مسؤولية القاضي وحده تفسير وتحليل القوانين النافذة وتقييم خصوصية وقائع القضية المنظورة أمامه، وتطبيقا لذلك نجد حكم المحكمة العليا لولاية ويسكونسن الامريكية في قضية (Loomis) [18] يلزم القاضي في إن يحافظ على استقلاليته الكاملة في الحكم والا يبني قراره حصريا على المؤشرات المستمدة من الذكاء الاصطناعي، يتضح من هذا الحكم معيارين قضائين عند صنع القرار القضائي بتطبيق الذكاء الاصطناعي:-

1. المعيار الأول استوحى بشكل غير مباشر من الحكم ويتمثل في تطبيق الذكاء الاصطناعي عند صنع القرار القضائي .
2. المعيار الثاني استوحى بشكل مباشر من الحكم، وهو إلقاء المسؤولية الكاملة على القاضي حتى عند تطبيق الذكاء الاصطناعي.

مقابل ذلك أصدرت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (CJEU) أول حكم لها بشأن الذكاء الاصطناعي بانه اتخاذ القرارات الفردية بواسطه الذكاء الاصطناعي في قضية (Schufal) - G-634/21 في ٧ ديسمبر ٢٠٢٣ وهي وكالة ائتمان ألمانية كبيرة تقوم على تقييم الاشخاص وفقا للجدارة الائتمانية وتمنحهم درجة، وقضت المحكمة بحظر أي نوع من الاحكام القضائية ذات التقييم القائم على الذكاء الاصطناعي إذا كان له تأثير كبير على حياة الفرد ويشكل

انتهاك للمادة 22 من اللائحة العامة لحماية البيانات [19] والتي تحضر أي قرار يعتمد فقط على المعالجة الالية ثم إحالة المحكمة القضية إلى المحكمة المحيلة الألمانية .

والجدير بالذكر ينطوي على مخاطر ومزايا في أن واحد، ولكن هذا لا يعني اعتبار الذكاء ليس تهديداً فحسب بل يعد اداة للتحسين حياة الأفراد وتمتعهم بالحقوق الأساسية مع تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي بالإمكان التغلب على مخاطر الذكاء الاصطناعي بمرور الوقت بفضل التقدم التكنولوجي الذي يوحي إلى الطبيعة التي يتمتع بها الذكاء الاصطناعي هي طبيعة تظل في حالة تطور مستمر لذلك لا يمكن لأي وصف محدد بدقة للذكاء الاصطناعي أن يبقى ثابت بل هو يتغير بسرعة خلال السنوات [20].

والسؤال الان، هل هنالك عقبات تواجه توظيف الذكاء الاصطناعي في السلطة القضائية العراقية أو الهيئات العامة ؟. هنالك جملة من عقبات تواجه لتوظيف الذكاء الاصطناعي في استخدام وإدارة الهيئات العامة بشكل عام والسلطة القضائية بشكل خاص هذه الصعوبات تتمثل بما يلي [21]:-

1. نقص الكوادر المتخصصة فضلا عن ندرة المهارات والخبرات التي يمكنها استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي، وهذا يتطلب كوادر متخصصة ومؤهلة لتطوير وتدريب وتطبيق الذكاء الاصطناعي واستخدامه بشكل قانوني.
2. مخاطر حماية الخصوصية و الإمان مع ضرورة الامتثال للقوانين والتعليمات السارية.
3. ضرورة اعتماد وفهم كيفية صنع القرار بواسطة الذكاء الاصطناعي مع ضمان معايير النزاهة والشفافية واحترام حقوق الإنسان.
4. التكلفة واستثمار الموارد لتدريب وتحديث الذكاء الاصطناعي مع مقاومة التغيير سواء كان ذلك التغيير يتعلق بالقوانين أو بتحديث تقنية الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثالث

التزامات تطبيق الذكاء الاصطناعي وتقييمها

سيتناول هذا المطلب وعبر فرعين الالتزامات الإيجابية والسلبية لمطبقي القرار القضائي عن طريق الذكاء الاصطناعي حيث نخصص الفرع الأول الالتزامات الإيجابية والسلبية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في صنع القرار القضائي، واستكمالاً للمعرفة نعالج في الفرع الثاني تقييم الالتزامات الإيجابية والسلبية .

الفرع الأول

الالتزامات الإيجابية والسلبية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في صنع القرار القضائي

سيتناول في هذا الفرع وعبر فقرتين الفقرة الأولى نعالج فيها الالتزامات الإيجابية لمطبق الذكاء الاصطناعي في صنع القرار القضائي، اما الفقرة الثانية نخصصها للالتزامات السلبية لمطبق الذكاء الاصطناعي في صنع القرار القضائي وكما يأتي :-

أولا: الالتزامات الإيجابية أن الالتزامات الإيجابية التي توجب على صانع أو متخذ القرار القضائي بمساعدة الذكاء الاصطناعي تتمثل فيما يلي [22]:-

1 -التزام صانع القرار القضائي أو الموظفين في المحكمة مستخدمي الذكاء الاصطناعي مراجعة المواد للتأكد من دقتها أو اكتمالها مع وجود مخرجات عن استخدام الذكاء الاصطناعي.

علينا أن نطرح سؤال ما هي مخرجات تقنية الذكاء الاصطناعي في صنع واتخاذ القرارات القضائية [23]؟

- مساعدة القاضي على اتخاذ القرارات بوعي ومعرفة كاملة بالسوابق القضائية وتطبيقها أو عدم تطبيقها بناءً على أسباب مع مراعاة مبادئ حقوق الإنسان، سيما المساواة والنزاهة والشفافية.
- تحسين وصياغة الوثائق والبيانات القضائية.
- اختيار أجزاء من الاحكام السابقة التي تنسجم مع الحكم المنظور أمام المحكمة وإعادة استخدامها في الحكم الجديد بما يتناسب مع وقائع القضية والقوانين النافذة .
- فهم ووضع قرار قضائي جديد في ضوء سابقة قضائية و فضلا عن دعم صانع القرار .
- إن الأمر يتطلب مراجعة شاملة للمواد والتأكد من دقة المعلومات عادة ما يصاب الذكاء الاصطناعي بما يسمى بهلوسة أي يقدم معلومات مضللة أو خاطئة على أنها حقيقية.

٢- الالتزام بالامتثال للقوانين والتشريعات النافذة، فضلا عن التعليمات والأنظمة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي بالإضافة إلى تعليمات المحكمة وقواعد السلوك الأخلاقي والمهني عند تطبيق تقنية الذكاء الاصطناعي في صنع القرار القضائي.

3- يجب على صانعي القرار القضائي عن طريق الذكاء الاصطناعي استخدام كلمات مرور قوية عند تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي والامتثال لمتطلبات كلمة مرور خاصة بالمحكمة عند إنشاء كلمات مرور لمنصات الذكاء الاصطناعي مع استخدام عناوين بريد الكتروني خاصة بالمحكمة اذا كان النظام يتطلب تقديم عنوان بريد الكتروني او إنشاء حساب خاص في المحكمة.

ثانيا: الالتزامات السلبية أن الالتزامات السلبية التي ينبغي تجنبها أو احظر اتخاذها من قبل صانع أو متخذ القرار القضائي بمساعدة الذكاء الاصطناعي تتمثل فيما يلي [24] :-

1. حظر ادخال المعلومات الشخصية أو السرية أو معلومات غير عامة إلى تقنية الذكاء الاصطناعي، ينبغي عدم إرسال هذه المعلومات أو تدريب الذكاء الاصطناعي على معلومات سرية أو شخصية وكل ما يعتبر سري يكون سري بموجب حكم قضائي او نص قانوني.
2. حظر التمييز غير القانوني عند تطبيق الذكاء الاصطناعي، تطلب تطبيق الذكاء الاصطناعي في صنع القرار القضائي عدم التمييز غير القانوني ضد الأفراد أو المجتمعات أو التأثير عليها بشكل متباين.
3. عدم استخدام أي مخرجات متحيزة للذكاء الاصطناعي، يعني عدم تدريب الذكاء الاصطناعي على مخرجات متحيزة أو ضارة ما شأنها انعكاس تحيزات اقتصادية او ثقافية او عنصرية أو جنسية او اجتماعية او عرقية، وهذا الأمر يتطلب مراجعة مخرجات الذكاء عند صنع القرار القضائي، ندعو القضاء العراقي الى اعتماد المعايير القضائية المشار لها أعلاه في الاحكام القضائية لمعالجة تطبيق الذكاء الاصطناعي في صنع القرار القضائي مع إنشاء قسم لتطبيق الذكاء الاصطناعي يقوم بالإشراف على تحديث الذكاء الاصطناعي في السلطة القضائية، فضلا عن متابعة مخاطر السرية والخصوصية وعدم التحييز التي يشكلها الذكاء وتحديث القوانين والتعليمات القضائية ذات العلاقة، وضمان الرقابة المستمرة للمحافظة على ثقة الأفراد في تقنية الذكاء الاصطناعي في صنع القرار القضائي.

الفرع الثاني
تقييم التزامات تطبيق الذكاء الاصطناعي

شهد العالم تطورات كبرى في القضاء الدولي تعيد صياغة العلاقة بين التقنية والقانون، مما أثقل مهمة القضاء والهيئات العامة في الدولة، ومن أهم تلك التطورات صدور القواعد التنظيمية القضائية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في كاليفورينا [25] التي أقرها المجلس القضاء الكاليفورني بشكل رسمي، اتضح ان المجلس لا يشترط استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل السلطة القضائية ولا يحظر تطبيقهُ ولكن وضع قواعد تنظيمية تتضمن التزامات تقع على عاتق صانع القرار القضائي عن طريق الذكاء منها ما يكون التزام إيجابي ومنها ما يكون سلبي، وفضلا عن إرشادات تتعلق في معايير تطبيق الذكاء الاصطناعي أهمها الشفافية والأخلاق، والأمر الذي يتطلب تقييم هذه الالتزامات التي تقع على عاتق مطبق النص القضائي عن طريق الذكاء الاصطناعي الغاية من حظر إدخال البيانات الشخصية لتقنيه الذكاء الاصطناعي هو عدم تدريب نظام الذكاء الاصطناعي على معلومات شخصية مثل أسم المستخدم عنوان البريد الإلكتروني رخصة القيادة، اما بالنسبة التزام عدم جعل مخرجات الذكاء الاصطناعي متحيزة أو ضارة لان تلك التحيزات توجب على صانع القرار عن طريق الذكاء الاصطناعي مراجعة ما يصدر من تقنية الذكاء من معلومات وتصحيحها لأنه قد يقدم معلومات خاطئة مثلا قضية مزيفة لا وجود لها ولا أساس لها في أحكام القضاء. بالإضافة إلى ذلك فان تطبيق تقنية الذكاء الاصطناعي في صنع القرار القضائي فائدة إيجابية للمحكمة منها الرغبة في توفير الوقت وتخزين بيانات المحكمة، وهذا ما يؤكدهُ قاضي الاستئناف الأول تشارلز جونسون [26] الذي اطلق تسمية على تقنية الذكاء الاصطناعي في صنع القرار القضائي رقمنه السجلات الورقية فهي توفر كلفه التخزين الورقي وفضلا عن إمكانية الوصول الفوري للأفراد الى سجلات المحكمة عبر الانترنيت أو قاعدة البيانات وكذلك تغني عن تكاليف إرسال ونسخ المستندات إلى البريد .

السؤال، الآن أن الخلفية التاريخية والمرجعية القانونية في العراق تتطلب الاعتماد على ما توصل إليه القضاء الدولي في مجال تطبيق الذكاء الاصطناعي هل يكون ذلك الزامي وحتمي، حيث أن أسباب ذلك تكون من خلال كسب الوقت والانفتاح الذي شهده القضاء الدولي بشكل عام، والعالم الغربي بشكل خاص وتحوله إلى قرية رقمية كونية مترابطة لكن غياب المبادرات الجادة أو الدعوات الموجهة للخبراء القانونيين أو حتى نقابة المحامين للمشاركة الفاعلة في صياغة تنظيم قانوني الأمر الذي يزيد من صعوبة ترسيخ حضور عراقي مؤثر في هذا المجال، أن هذه القواعد التي اصدرت من مجلس القضائي في كاليفورنيا من جانب هي قواعد مرنة قابله للتغيير لمواكبة التطورات المتلاحقة للذكاء الاصطناعي، ومن جانب آخر هي قواعد سلوك مهني وأخلاقي لضبط تقنية الذكاء الاصطناعي المتسارعة في التطور والتحديث وتأسيس إطار للعلاقة الجديدة بين التقنية والقانون، أن مثل هذه التعليمات تعد الخطوة الأولى في طريقة التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي حيث أن الهدف المرجو تحقيقه من هذا القانون هو رسم إطار واضح يحكم استخدام وتطبيق الذكاء الاصطناعي في جميع مجالات الحياة يجب أن يكون القانون قادر على مواجهة الوقت الحالي والتعامل في المستقبل، ولكن الأمر يتطلب مشاركة مجتمعية مقترحة في صياغة قانون الذكاء الاصطناعي لأن تجاهل آراء الأفراد أو تنظيم القانون بمعزل عن الأفراد ذلك يجعل من القانون يسلب حقوق الأفراد المستقرة في القانون الداخلي والقانون الدولي كالحق

في الخصوصية وعدم التمييز والحق في العمل والحق في التعبير ومشاركة الأفراد يجعل القانون يضمن حقوقهم غير أن هذه المشاركة تتطلب ما يلي [27] :-

1. توعية الأفراد بالذكاء الاصطناعي وآثاره المتوقعة على حياة الأفراد.
2. استطلاع رأي الجمهور عن طريق استفتاء افراد الشعب حول تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجالات الحياة المختلفة كالصحة والتعليم والعمل والقضاء والملكية الفكرية
3. إنشاء منصات عبر الانترنت لجمع مقترحات الأفراد حول تطبيق الذكاء الاصطناعي عند صنع القرار القضائي.

الخاتمة

من خلال دراستنا المبادئ القضائيةِ الدوليةِ لتطبيقِ الذكاءِ الاصطناعيّ في صُنعِ القرارِ القضائيّ توصلنا إلى جملة من النتائج والتوصيات تتلخص بالآتي :-

أولا: النتائج

1- يمكن تعرف الذكاء الاصطناعي بأنه تقنية تكنلوجيا تمكن أجهزة الكمبيوتر والآلات من انشاء بيانات جديدة في سياق يناسب طلب المستخدم عن طريق التفكير والتعليم والتصرف بطريقة تتطلب ذكاء اصطناعي بناءَ على معلومات تم تدريبه عليها

2- سمح القضاء الدولي والداخلي في تطبيق الذكاء الاصطناعي في هيئات الدولة وتحديداً في القضاء ولكن بعد رقابة مهنية للتحقيق من صحة المعلومات المقدمة عن طريق الذكاء الاصطناعي. مع الالتزام بالواجب الأخلاقي والمهني والا يعرض مطبقه للعقوبات والإجراءات التأديبية.

3- استخدام الذكاء الاصطناعي يساعد صانع القرار في اضفاء طابع علمي وحيادي على القرارات الفضائية بما لا يقيد استقلالية القاضي على ان يتحمل القاضي المسؤولية وحده لتفسير وتحليل القوانين النافذة وتقييم خصوصية وقائع القضية المنظورة أمامه.

ثانيا: التوصيات

1- ضرورة التحديث المستمر لنظام تقنية الذكاء الاصطناعي تزاماً مع تحديث القوانين والتشريعات لأن الذكاء يتمتع بطبيعة تظل في حالة تطور مستمر وتلك الطبيعة تتطلب وجود خبراء ومبرمجي متخصصين في الذكاء الاصطناعي مع اشراك أصحاب المصلحة من محامين وقانونيين .

2- نقترح على القضاء العراقي لمعالجة تطبيق الذكاء الاصطناعي في صنع القرار القضائي من خلال اعتماد التقنية لتقديم المشورة والمساعدة وعدم التفويض في اتخاذ القرار القضائي مع الاعتماد على ادلة أخرى مساندة لدعم الحكم السليم وذلك لان القرار القضائي يتطلب اجتهاد وتقدير وتقيم انساني فضلا عن طرق التفكير البشري .

3- نقترح على القضاء العراقي إنشاء قسم عمل لتقنية الذكاء الاصطناعي يتولى الإشراف على تطوير وتحديث تقنية الذكاء الاصطناعي في السلطة القضائية ومخاطر السرية والخصوصية وعدم التحييز والسلامة والأمان وذلك لغرض ضمان الرقابة المستمرة للمحافظة على ثقة الأفراد في تقنية الذكاء الاصطناعي في صنع أو اتخاذ القرار القضائي.

4- نوصي المشرع العراقي بسن قانون للذكاء الاصطناعي وبمشاركة مجتمعية مقترحة في صياغة القانون لأن تجاهل آراء الأفراد أو تنظيم القانون بمعزل عن الأفراد ذلك يجعل من القانون يسلب حقوق الأفراد المستقرة في القانون الداخلي والقانون الدولي .

الهوامش

[1]- Professor T Sourdin, Judge v robot? Artificial intelligence and judicial decision-making ,the Judicial Commission of New South Wales, Handbook for Judicial Officers, 2021,p.118. للمزيد من المعلومات ينظر الرابط التالي:-
Judge v robot? Artificial intelligence and judicial decision-making

[2] ـ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان هي محكمة أنشئت في عام 1959 بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان للفصل في الشكوى التي ترفع لها من قبل الأفراد والدول الاعضاء التي تنتهك حقوق الإنسان المنصوص عليها في الاتفاقية وبروتوكولاتها . للمزيد من المعلومات انظر على سبيل المثال :-
-N Aletras et al, "Predicting judicial decisions of the European Court of Human Rights: a natural language processing perspective"، 2016، PeerJ Computer Science 1 p3 .

[3]-A.D.Dory Reiling, Court and Articial Intellingence, International journal for Court Administrative, 2021,p.4.

[4] -القاضي ايناس العبيدي، التحقيقات أمام إختبار الذكاء الاصطناعي... ولا تشريعات مواكبة، صحيفة القضاء، المركز الإعلامي لمجلس القضاء الأعلى العراقي، السنة العاشرة، العدد ١١١، ٢٠٢٥، ص ٣. المنشور على الرابط التالي:-
https://share.google/nSW3tpgfkns59YOAL

[4]-رجمة القاضي طاهر ابو العبد. دليل الذكاء الاصطناعي التوليدي في محاكم الدولة بجمهورية سنغافورة، مبادرة تطوير وتعليم القانون، 2024، ص٢-٤.

[5] - the European Commission for Human Rights and others، Justice, fundamentaL rIghts and Artificial intelligence ، Scuola Superiore della Magistratura ، Second Edition، 2024.

https://journals.ekb.eg/article_323157_00d9f8e3b1b8c4120356fe64673405f4.pdf

[6] ـ نشر قانون الذكاء الاصطناعي في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي في ١٢ يوليو ٢٠٢٤، و اعتمد المجلس الأوروبي رسميًا قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوربي في ٢١ مايو ٢٠٢٤ ، أيّدت الدول

الأعضاء الـ ٢٧ في الاتحاد الأوروبي بالإجماع قانون الذكاء الاصطناعي، واعتبر نافذ في 2 فبراير 2025 . للمزيد من المعلومات ينظر علي سبيل المثال، قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي المنشور على الموقع الاتي:-

https://artificialintelligenceact.eu/article/3/

[7] ـ ترجمة القاضي طاهر ابو العبد. مصدر سبق ذكره، ص٢-٤.

[8]- south Africa: Kwazulu-Natal High Court, Pietermaritzburg, In Mavundla v MEC: Department of Co-Operative Government and Traditional Affairs KwaZulu-Nata, Case number: 7940/2024P, 2025 .- https://www.saflii.org/za/cases/ZAKZPHC/2025/2.html

[9]-THE UNITED STATES DISTRICT COURT FOR THE DISTRICT OF DELAWARE,THOMSON REUTERS ENTERPRISE CENTRE GMBH and WEST PUBLISH-ING CORP.,v. ROSS INTELLIGENCE INC.,No. 1:20-cv-613-SB,2025.، p. 5-18.

-https://www.ded.uscourts.gov/sites/ded/files/opinions/20-613_5.pdf

[10] ـ أن تفاصيل القضية قامت شركة Ross انشاء محرك بحث قانوني يعمل عن طريق الذكاء الاصطناعي وهذا الامر يتطلب التدريب الموسع على بيانات قانونية فقامت بطلب ترخيص من شركة Thomson Reuters للحصول على قاعدة بيانات قانونية من خلال استخدام منصة Westlaw قوبل ذلك الطلب في الرفض وذلك لكونه المنافس الوحيد عندما رفض طلبها لجات الى ابرام صفقة بشكل غير مباشرة للحصول على بيانات لتدريب برنامج الذكاء الاصطناعي مع شركة legalese وهي شركة متخصصة في البحث القانوني عن طريق تجميع بيانات ما يسمى ب Bulk Memos عبارة عن تجميع معلومات وبيانات على شكل أسئلة وأجوبة جيدة او سيئة تنشئ بالاعتماد على العناوين الرئيسية في westlaw الامر الذي دفع Thomoson لرفع دعور قضائية ضد Ross بتهمة انتهاك حقوق الطبع والنشر من خلال استغلال غير قانوني لمحتواها .

[11]- oyal Courts of Justice Neutral Citation Number IN THE HIGH COURT OF JUSTICE KING'S BENCH DIVISION DIVISIONAL COURT Strand, London, WC2A 2LL, Frederick Ayinde Claimant V The London Borough of Haringe, Case Nos: AC-2024-LON-003062 and CL-2024-000435, 2025،p.2-5.
https://www.judiciary.uk/wp-content/uploads/2025/06/Ayinde-v-London-Borough-of-Haringey-and-Al-Haroun-v-Qatar-National-Bank.pdf

[12]-تفاصيل قضية السيدة (Niya Ross) التي تركت كلبها (cinnamon) في السيارة اليوم شديد الحرارة لمده ساعة و٢٠ دقيقة مع ترك النوافذ الأربعة منخفضة المسافة ٣-٥ بوصات حيت قام شخص بالاتصال في شرطة حماية الحيوانات للمزيد من المعلومات ينظر حكم المحكمة على الرابط التالي:-

-DISTRICT OF COLUMBIA COURT OF APPEALS,No. 23-CM-1067,NIYA ROSS, APPELLANT ،v. UNITED STATES, APPELLEE. ,2025

https://law.justia.com/cases/district-of-columbia/court-of-appeals/2025/23-cm-1067.html

[13]- المادة ٢٢-١٠٠١ من قانون مقاطعة كولومبيا (أي شخص يعهد إليه ويفشل دون داع في توفير الماء والطعام والشراب والهواء او الضوء لمساحة لرعاية البيطرية والحماية من الطقس المناسب له يكون مذنب بارتكابه جنحة)

[14]-the High-level Advisory Body on Artifcial Intelligence,Governing AI for Humanity,United Nations Publications, New York, 2024,p.70-84.

[15] ـ القاضي ايناس العبيدي، صحيفة القضاء، مصدر سبق ذكره، السنة العاشرة، العدد ١١١، ص ٣.

[16]- القاضي علي نور دلف، اللغة القضائية والذكاء الاصطناعي، رأي ٧، صحيفة القضاء، مصدر سبق ذكره، العدد ١٠٨، ص٧.

[17] - N Aletras et al,.op .cit ، p3 .

[18]- a Wisconsin Supreme Court ، case Loomis v. Wisconsin, 881 N.W.2d 749 (Wis. 2016), cert. denied, 137 S. Ct. 2290 (2017) harvard Law Review https://harvardlawreview.org/ .

[19]- المادة 22 من اللائحة العامة لحماية البيانات اتخاذ القرارات الفردية الآلية، بما في ذلك إنشاء الملفات الشخصية

1. يحق لموضوع البيانات ألا يخضع لقرار يعتمد فقط على المعالجة الآلية، بما في ذلك إنشاء الملفات الشخصية، والذي ينتج آثارًا قانونية تتعلق به أو يؤثر عليه بشكل كبير مماثل.
2. لا تسري الفقرة 1 إذا كان القرار :
- ضروري لإبرام عقد بين صاحب البيانات ومسؤول البيانات أو تنفيذه؛
- مرخص به بموجب قانون الاتحاد أو قانون الدولة العضو الذي يخضع له المتحكم والذي ينص أيضًا على التدابير المناسبة لحماية حقوق وحريات صاحب البيانات ومصالحه المشروعة؛
- يعتمد على موافقة صريحة من صاحب البيانات.
3. في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين (أ) و(ج) من الفقرة 2، يتعين على مسؤول البيانات تنفيذ التدابير المناسبة لحماية حقوق وحريات صاحب البيانات ومصالحه المشروعة، على الأقل الحق في الحصول على تدخل بشري من جانب مسؤول البيانات، للتعبير عن وجهة نظره والطعن في القرار.
4. لا يجوز أن تستند القرارات المشار إليها في الفقرة 2 إلى فئات خاصة من البيانات الشخصية المشار إليها في المادة 9(1) ، ما لم تنطبق الفقرة (أ) أو (ز) من المادة 9 (2) ويتم وضع تدابير مناسبة لحماية حقوق وحريات صاحب البيانات ومصالحه المشروعة

[20] - DR Abdulwahab Mohammed A Alkhadhari. How Possible Is It to Apply Artificial Intelligence (AI) When Issuing Judicial Rulings in the Saudi Courts? An Analytical and Comparative Study That Showcases International Experiences ،Journal of Jurisprudential and Legal Research، Article 17, Volume 35, Issue 43, October 2023, P.1214-1215.

[21] - القاضي طاهر ابو العبد. إدارة العدالة في عصر الذكاء الاصطناعي، مبادرة تطوير وتعليم القانون، مصر، ٢٠٢٥، ص٢٠-٢١.

[22]- CALIFORNIA COURTS Judicial Branch of California ,Judicial Branch Administration: Rule and Standard for Use of Generative Artificial Intelligence in Court-Related Work Proposed Rules, Forms, Standards,the California,2025,p.4.

https://courts.ca.gov/system/files/itc/sp25-01_0.pdf

[23]- the European Commission for Human Rights and others ،.op .cit، 2024،.p.33.

[24]- CALIFORNIA COURTS Judicial Branch of California ،.op .ci،.p.5.

[25]- CALIFORNIA COURTS Judicial Branch of California ،.op .ci،.p1-.5.

[26]- ALAN RIQUELM,California courts approve new rules for use of artificial intelligence,Courthouse News Service California,2025

للمزيد من المعلومات ينظر على سبيل المثال الرابط التالي:-

https://www.courthousenews.com/author/alan-riquelmy

[27]- القاضي وسام احمد بدران، نحو تنظيم وطني للذكاء الاصطناعي المفاضلة بين التشريع الموحد والاطار، مجلة ثقافة قانونية، مصر، 2025،ص 97 .

ثالثا : المصادر العربية

1-القاضي ايناس العبيدي، التحقيقات أمام إختبار الذكاء الاصطناعي... ولا تشريعات مواكبة، صحيفة القضاء، المركز الإعلامي لمجلس القضاء الأعلى العراقي، السنة العاشرة، العدد ١١١، ٢٠٢٥.

2-ترجمة القاضي طاهر ابو العبد. دليل الذكاء الاصطناعي التوليدي في محاكم الدوله بجمهورية سنغافورة، مبادرة تطوير وتعليم القانون، 2024

3-القاضي علي نور دلف، اللغة القضائية والذكاء الاصطناعي، رأي ٧، صحيفة القضاء، العدد ١٠٨.

4- القاضي طاهر ابو العبد. إدارة العدالة في عصر الذكاء الاصطناعي، مبادرة تطوير وتعليم القانون، مصر، ٢٠٢٥ .

References

أولا: المصادر الأجنبية

1- Professor T Sourdin, Judge v robot? Artificial intelligence and judicial decision-making ,the Judicial Commission of New South Wales, Handbook for Judicial Officers, 2021.
2- N Aletras et al, "Predicting judicial decisions of the European Court of Human Rights: a natural language processing perspective" ،2016 ،PeerJ Computer Science 1
3- A.D.Dory Reiling, Court and Articial Intellingence, International journal for Court Administrative, 2021
4- the European Commission for Human Rights and others ،Justice, fundamentaL rIghts and Artificial intelligence ،Scuola Superiore della Magistratura ،Second Edition ،2024 .
5- the High-level Advisory Body on Artifcial Intelligence,Governing AI for Humanity,United Nations Publications, New York, 2024.
6- DR Abdulwahab Mohammed A Alkhadhari. How Possible Is It to Apply Artificial Intelligence (AI) When Issuing Judicial Rulings in the Saudi Courts? An Analytical and Comparative Study That Showcases International Experiences ،Journal of Jurisprudential and Legal Research ، Article 17, Volume 35, Issue 43, October 2023

ثانيا: الاحكام القضائية

1- south Africa: Kwazulu-Natal High Court, Pietermaritzburg, In Mavundla v MEC: Department of Co-Operative Government and Traditional Affairs KwaZulu-Nata, Case number: 7940/2024P, 2025
2- THE UNITED STATES DISTRICT COURT FOR THE DISTRICT OF DELAWARE,THOMSON REUTERS ENTERPRISE CENTRE GMBH and WEST PUBLISH-ING CORP.,v. ROSS INTELLIGENCE INC.,No. 1:20-cv-613-SB,2025.، p . 5-18.
3- -oyal Courts of Justice Neutral Citation Number IN THE HIGH COURT OF JUSTICE KING'S BENCH DIVISION DIVISIONAL COURT Strand, London,

WC2A 2LL, Frederick Ayinde Claimant V The London Borough of Haringe, Case Nos: AC-2024-LON-003062 and CL-2024-000435, 2025
4- DISTRICT OF COLUMBIA COURT OF APPEALS,No. 23-CM-1067,NIYA ROSS, APPELLANT ،v. UNITED STATES, APPELLEE. ,2025.
5- a Wisconsin Supreme Court ، case Loomis v. Wisconsin, 881 N.W.2d 749 (Wis. 2016), cert. denied, 137 S. Ct. 2290 (2017) harvard Law Review
6- CALIFORNIA COURTS Judicial Branch of California ,Judicial Branch Administration: Rule and Standard for Use of Generative Artificial Intelligence in Court-Related Work Proposed Rules, Forms, Standards,the California,2025
7- ALAN RIQUELM,California courts approve new rules for use of artificial intelligence,Courthouse News Service California,2025

(International judicial principles of the use of artificial intelligence in judicial decision-making)

Huda Malik Sbear
hsabeer@uowasit.edu.iq

Abstract

The issue of International judicial principles of the use of artificial intelligence in judicial decision-making raises three main issues. First, defining the judicial concept of artificial intelligence. In this concept, we focus on providing a definition based on international and Iraqi judicial rulings. Then, we explain the judicial position on the application of artificial intelligence. We also address whether there is an international or domestic judicial standard for the application of artificial intelligence in judicial decision-making. It is important to note that there are judicial regulatory instructions to regulate ethical and professional behavior when applying artificial intelligence in judicial decision-making. Regarding the obligations placed on the judicial decision-maker, which require him to carefully review the decision resulting from artificial intelligence technology and comply with the laws regulating this, as well as those prohibiting him from training the technology to enter confidential information or adopt outputs that discriminate between individuals, or harmful or misleading information. As for Iraq, we explain whether there is a possibility of applying international judicial rulings or even regulatory instructions in issuing judicial decisions, or whether judicial challenges contribute to delaying this.

Keywords: Judicial principles, application, artificial intelligence, decision making.